

عسكر يقترح راتب شهر مكافأة تصحيح الاختبارات للمعلمين الكويتيين

تتوافق مع حجم الأعباء الوظيفية المبذولة، ما يقتضي تقدير جهود هؤلاء المعلمين من خلال رفع قيمة المكافأة التي تصرف لهم عند نهاية السنة الدراسية». لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«رفع قيمة مكافأة تصحيح الاختبارات المقررة للمعلمين الكويتيين عند نهاية السنة الدراسية إلى راتب شهر كامل

ما يستوجب حرص الدولة على توفير المتطلبات التي تضمن استقرارها الوظيفي، وتكفل للمعلمين مستوى معيشيا يتناسب مع ما يؤدونه من مهام، ومثال ذلك المزايا المالية».

وأضاف «إلا أن النظرة الفاحصة لما يجري في الواقع تكشف ابتعاد الجهة المختصة عن تبني هذا النهج فيما يتعلق بمكافأة تصحيح الاختبارات، حيث لا تعدو عن كونها مكافأة رمزية لا

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة لرفع قيمة مكافأة تصحيح الاختبارات المقررة للمعلمين الكويتيين عند نهاية السنة الدراسية إلى راتب شهر كامل.

وقال العنزي في اقتراحه «إن الدور المهم الذي تؤديه الهيئة التعليمية في إعداد أجيال المستقبل للمشاركة في تنمية المجتمع يضفي لها مكانة متميزة بين الفئات الوظيفية المختلفة وهو

أكدوا أنهم وصلوا إلى طريق مسدود في التعامل معه

الدلال والدمخي والعدساني؛ 5 محاور في استجواب الجبري أحدها الحيازات الزراعية

رياض عواد



محمد الدلال

قال النائب محمد الدلال إنه برا يقسمه أمام الله على حماية مصالح الشعب الكويتي وصون المال العام، سوف يتقدم باستجواب مشترك مع النائبين د.عادل الدمخي ورياض العدساني موجهة الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري و اضاف في تصريح بالمرکز الاعلامي لمجلس الامة « لا شك اننا مارسنا الادوات الرقابية بالندرج ومنها الاسئلة والرسائل والتحقيق فيما يتعلق بقضايا محل الاستجواب المزمع تقديمه»

ورأى انه والنائبين المشار كين بالاستجواب وصلوا الى طريق مسدود في التعامل مع تلك الوزارة ومع الوزير المسؤول محمد الجبري فيما يتعلق بكل من الهيئة العامة للزراعة او وزارة الاعلام او هيئة الرياضة»

وبين انه ليس مع الاستعجال في تقديم الاستجوابات، لافتا الى انه حضر جانبيا من اجتماع لجنة الميزانيات أمس وتأكد من وجود تجاوزات ومخالفات كبيرة جدا في هيئة الزراعة

واكد ان تلك القضية مرتبطة بمكافحة الفساد التي يتبناها منذ دخوله المجلس ، مؤكدا عدم قبوله مطلقا بأن يستمر الفساد بهذا الشكل وأشار الى ان المكتب الفني بلجنة الميزانيات قدم خلال الاجتماع ما بثغيت ان هناك تجاوزات وان الحيازات التي منحت لبعض الناس لا تستغل في الامن الغذائي

وبين ان هدف الهيئة هو توفير الامن الغذائي سواء كان نباتيا او حيوانيا او خلافة وان معظم الحيازات تستغل في اعمال تجارية كمخازن او مطاعم وغيرها

ولفت الى ان هناك اشيء توضع على المواقع الالكترونية للتاجر والاستغلال وغير ذلك في مخالفة صارخة للقانون، دون رقابة من هيئة الزراعة

وقال الدلال ان الهيئة فشلت في توفير الامن الغذائي الذي نعاني منه وتضطر الكويت الى توفيره من الخارج وأشار الى ان هناك مخالفات وتجاوزات اخرى

سوف يتم ادراجها في محاور الاستجواب ، مؤكدا على انها ستكون مادة دسمة.

واعتبر ان الوزير خالف بتلك المخالفات الدستور والقانون وتجاوز الصلاحيات الممنوحة له ولم يوفي بالعود التي وعد بها المجلس والشعب الكويتي

ولفت الى ان هناك لجنة شكلت في المجلس السابق برئاسة النائب ركان النصف وتم وضع مجموعة توصيات مهمة قدمت وان معظمها لم يؤخذ بها، معتبرا ان هذا تجاوز خطير

واوضح ان وزارة الاعلام تعج بالمخالفات الادارية والمالية وما زالت مستمرة منذ استجواب وزير الاعلام السابق ، رغم تقرير لجنة حماية المال العام عن تلك المخالفات وتأكيد ديوان المحاسبة على وجودها

واكد ان هناك تراجع وتراخي في صون المال العام والذي قد يعود بالنفع على ميزانية الدولة والحد من العجز ان استغل بالشكل الصحيح

وارجع الدلال سبب ذلك في سوء الادارة

بالوزارات والجهات الحكومية والمسؤولين عنها وقال النائب عادل الدمخي : بعد اجتماع لجنة الميزانيات حول هيئة الزراعة ازدنا بقينا بضرورة استجواب الجبري في ظل الاصلاح الغائب وانطبعا عن الهيئة اليوم كشف عن انقصام تام بين المدير العام والوزير المعني بسبب التجاوزات الكبيرة والحيازات الزراعية صندوقا اسود

وقال النائب رياض العدساني : استجواب الوزير الجبري سيكون من اربع محاور وهي التعديت الصارخة على الدستور والوزير الجبري انتزع صلاحيات المدير العام وهناك تجاوزات مالية وإدارية ومالية وافية في توزيع الحيازات الزراعية والتعيينات

واضاف العدساني ووزير الاعلام السابقين محمد العبدالله وسلمان الحمود تجاوز عد مؤيدي طرح النقطة بهما 26 نائبيا واليوم الامر بوجود المخالفات واستمرارها ينطبق على الوزير الجبري وحتى لو رحل واتى وزيرا جديدا ستتابع كل القضايا ووزارة الاعلام مهتالة وأصلحت مقرا انتخابيا.

السبيعي: استجواب ثانٍ لوزير التجارة بسبب التدليس



الحميدي السبيعي

لشؤون الخدمات قريبا يتكون من عدة محاور اهمها محور التدليس على نواب الامة وقال السبيعي في تصريح بالمرکز الاعلامي لمجلس الامة ان الاستجواب سوف يتضمن محاور جديدة، لافتا الى انه خلال جلسة استجواب الروضان اكد له ان «من اعذر انتر واكد انه حينها لوح باستجواب الوزير اذا تضمنت ردوده اي تدليس او تزوير للحقائق لكي ينجو من الاجابة

وأشار السبيعي الى انه سوف يفحص اي ردود من خلال المنيطة وسوف يرجع الى الفيديوهات وان ثبت فيه كذب وتضليل للامة سوف يتبعه استجواب

واعرب عن اسفه انه حينما رجع الى الفيديوهات وجد ردود الوزير فيها تدليس للامة وتزوير للحقائق وكذب

واضاف «لذلك اعلن انني سوف اقدم استجواب للروضان قريبا مكونا من عدة محاور لكن المحور الرئيسي هو محور التدليس على الامة»

ورأى السبيعي ان الروضان ليست لديه نية للاصلاح و ان التصدي للتجاوزات المالية والإدارية التي حدثت وانه ضلل نواب الامة في اجاباته

بالتنسيق بين الهيئة والجهات الرقابية

«الميزانيات» تطالب «الرياضة» بوضع ضوابط وأنظمة للتفرغ الرياضي



عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة مشروعي ميزانية الهيئة العامة للرياضة للسنة المالية الجديدة 2020/2019 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2018/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

ناقشت اللجنة عدم فعالية مكتب التدقيق والتفتيش في الهيئة العامة للرياضة كونه لا يتضمن وجود خطة سنوية معتمدة للمكتب ولا توجد أي تقارير دورية عن أعمال التدقيق ليستدل منها على مدى فعالية المكتب ، وشددت اللجنة على ضرورة تدعيم المكتب بالكوادر الوظيفية اللازمة لتفعيله ولیمارس دوره الرقابي وفق ما نص عليه قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن لما له من دور في الحد من الملاحظات.

وتبين للجنة أن أغلب الملاحظات قد تركزت في مصروفات الباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) كونه يعد من أكبر أبواب ميزانية الهيئة ويمثل 75% من تقديرات مصروفات السنة المالية الجديدة 2020/2019 بتقديرات بلغت 67.7 مليون دينار.

وناقشت اللجنة ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو تسوية حساب العهد في الهيئة

الحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية، ومن جانب آخر أبدت وزارة المالية تعاونها من خلال توجيهها لإصدار كتب سترسل للهيئة بشأن تنظيم عملية الصرف على العهد والتنسيق لتسوية المبالغ.

وتبين للجنة بأنه تم الانتهاء من اصدار لائحة تنظيم صرف المال المختص للأندية والمخصص له مبلغ لا يزيد عن 750 ألف دينار وفقا للقانون الجديد رقم 21 الصادر بسنة 2016 ، وقد شددت اللجنة على ضرورة إعادة النظر في التوسع بتشكيل اشهار العديد من الأندية ذات الأنشطة المتشابهة بهدف الحصول على مثل هذا الدعم وفقا لما أفاد به ممثل وزارة المالية وما توفر للجنة من بيانات.

وناقشت اللجنة قضية ضبط منح التفرغ الرياضي نظرا لما أثير من لغط حول هذا الموضوع حيث شددت اللجنة على ضرورة وضع ضوابط وأنظمة بالتنسيق مع الجهات الرقابية خاصة فيما يتعلق باللجان التنظيمية لبعض البطولات وبالأخص الداخلية وفقا لما أفادت الهيئة بأن المشكلة تكمن في مثل تلك اللجان كونها خارجة عن السيطرة لمن يتم اختيارهم للتفرغ الرياضي ومدى حاجتهم الفعلية بمثل تلك اللجان

خاصة فيما يتعلق بالصرف على بند مساعدات الأندية والأنشطة الرياضية ، حيث أكد ممثل جهاز المراقبين الماليين بإفادته في الاجتماع بان الهيئة تواجه مشكلة في هذا الجانب والامر يتطلب مزيد من التنسيق فيما بين الهيئة ووزارة المالية لتسوية

بعد حضوره اجتماع لجنة العرائض والشكاوي

السويط: تسكين الشواغر بالمجلس الوطني بالتخصص وليس بالواسطة

قال رئيس مجلس ادارة جمعية المكتبات والمعلومات الكويتية د.عبدالعزیز السويط بعد حضوره في لجنة العرائض والشكاوي في مجلس الامة في ما يخص الشكاوي المقدمة من جمعية المكتبات في ما يتعلق بالمحسوبيات والواسطات وظلم الكفاءات في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ومخاطبه ديوان الخدمة المدنية لتعيين مدقق لغوي غير مطابقه عليه شروط الخدمة المدنية مديرًا للمكتبات العامة.

وتحدث السويط خلال حضوره صباح امس في لجنة العرائض والشكاوي في مجلس الامة بحضور رئيس اللجنة النائب مبارك الحجرف وممثل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بان يجب على المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب تسكين ادارة المكتبات العامة من

والتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات وغير مقبول ما يحدث من فوضى ومحسوبيات على حساب التخصص وظلم للكفاءات وهزم لحقوق متخصصي المكتبات.

واضاف: هذا ما حصل بعد اعتماد الهيكل التنظيمي لادارة المكتبات العامة في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب دون علم 131 متخصص في المكتبات قريبا وتم مخاطبه ديوان الخدمة المدنية اربع مرات لتعيين مديرا للمكتبات العامة غير متخصص ولكن رفض ديوان الخدمة المدنية لعدم انطباق الشروط وبعد رفض ديوان الخدمة المدنية لهذا الموظف «المدقق اللغوي» المدموم من «متنفذ»، تم مكافئته بصوره له قرار داخلي مخالف للوائح الخدمة المدنية تحت سمي المشرف العام للمكتبات العامة وتكليفه باللجان

استوضح إجراءات التأكد من صحتها

الدلال يسأل وزير الصحة عن شهادات العاملين في القطاع الطبي



د. باسل الحمود

التي تكفل وجود المؤهل العلمي المتخصص والمعتمد رسميا في الوزارة في مجال الخدمات والدعم الطبي والصحي للعاملين في القطاعين العام والخاص.

2- هل اجرت الوزارة عملية تقييم أو مراجعة للتأكد من صحة الشهادات العلمية للعاملين في القطاع الطبي بعد بروز ظاهرة الشهادات المزورة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فمتى؟ وما نتائجها؟

3- هل يوجد تنسيق بين وزارة الصحة ووزارة التجارة والصناعة بشأن التقييم والتفتيش على مقدم من خدمات طبية أو صحية أو متعلقة بالصحة والسلامة العامة في القطاع الخاص (مستشفيات - ومراكز صحية - عيادات - ومكتب دعم صحي - صحة نفسية.. الخ)؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فما آلية الوزارة في ذلك؟ وما نتائج التقييم والتفتيش؟

4- هل أحالت الوزارة أيًا من العاملين في الجهاز الطبي أو الصحي أو المرخص لهم في القطاع الخاص إلى التحقيق أو إلى النيابة العامة بسبب الشهادات المزورة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فارجى بيان عددهم.

أعلن النائب محمد الدلال عن توجيه سؤال برلماني إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود عن إجراءات الوزارة في تقييم ومراجعة شهادات العاملين في الخدمات الطبية للتأكد من صحتها. وقال الدلال في سؤاله ما يلي:

صحة المواطنين أولوية دستورية وقانونية وتنموية، ومن أبرز صور الاهتمام بذلك وجود أشخاص مختصين علميا وقادرين على تقديم الخدمات الطبية والصحية للمواطنين والمقيمين، وهو ما يتطلب معه أن تتحقق وزارة الصحة من أن المؤهل العلمي لمن يقدم الخدمات الطبية والصحية والصيدلانية في القطاعين العام والخاص معتمد طبيا و رسميا، ونظر البروز وتنامي ظاهرة الجامعات الوهمية وغير المرخصة أو المتدنية علميا وحصول بعضهم مواطنين أو أفيدين على شهادات طبية أو صحية على خلاف الواقع، ما انعكس سلبا على صحة المواطنين والمقيمين، ويدخل في إطار الغش الصحي والتجاري والإضرار بالصحة العامة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- نسخة من النظم والضوابط في وزارة الصحة

الروضان في رده على سؤال للشاهين: لا استغناء عن الكوادر الوطنية في «المعادن الثمينة»



أسامة الشاهين

تلقى النائب أسامة الشاهين ردا على سؤاله البرلماني الموجه لوزير التجارة والصناعة، والذي نفى فيه الوزير ما يثار عن نية الوزارة لإغلاق أي من فروع أو منافذ الشحن الجوي لإدارة المعادن الثمينة التابعة للوزارة، وأكد الوزير على أنه لم يتم إصدار أية قرارات بهذا الشأن وبأن الوزارة ملتزمة بتنفيذ الهيكل التنظيمي المعتمد من قبل ديوان الخدمة المدنية.

وأفاد الوزير في رده بان الإدارة تعتمد في عملها على الكوادر الوطنية ولم يتم الاستغناء عن أي منهم ولا زالوا على رأس عملهم.

وأكد وزير التجارة والصناعة على أنه لا يمكن نقل المهام إلى الشركات التجارية، حيث أن المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1980 في شأن الإشراف والرقابة على المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة وتعديلاته قد خصص وزارة التجارة والصناعة بالرقابة على المعادن الثمينة دون غيرها من الجهات، وأكد على أن الوزارة مستمرة برقابها وفق نصوص القانون معتمدة بذلك على الكوادر الوطنية بعد اجتناب الإجراءات الجرمية.

حماد يسأل الحجرف عن الشواغر الوظيفية الإشرافية في «الجمارك»

2- ما الشروط التي استنفيت من قرار مجلس الخدمة المدنية المشار إليها لتسكين الشواغر الوظيفية في الإدارة العامة للجمارك وذلك خلال الفترة من 1 مايو 2017 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بنسخة من جميع تلك القرارات كل حالة على حدة. 3- ما أسباب عدم صدور قرار إداري بنذب مدير مكتب التفتيش والتدقيق وذلك رغم استنائه من شروط شغل الوظائف الإشرافية بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية بكتاب الديوان رقم م ح م 12/2018/125 الإدارة العامة للجمارك - في تاريخ 28 نوفمبر 2018) و رغم صدور ثلاثة قرارات إدارية أخرى مستنائة من شروط تسكين الوظائف الإشرافية وهي (القرار رقم 4733 لسنة 2017 بتاريخ 10 أغسطس 2017) و (القرار رقم 4923 لسنة 2018 بتاريخ 13 أغسطس 2018) و (القرار رقم 5403 لسنة 2018 في تاريخ 19 سبتمبر 2018)؟

أعلن النائب سعدون حماد توجيهه سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن القرارات المتعلقة بتسكين بعض الشواغر الوظيفية الإشرافية في الإدارة العامة للجمارك. وقال حماد في سؤاله:

نمى إلى علمي صدور عدة قرارات بتسكين بعض الشواغر الوظيفية الإشرافية في الإدارة العامة للجمارك، وذلك بالاستثناء من شروط شغل الوظائف الإشرافية الواردة في قرار مجلس الخدمة المدنية (رقمي 25 لسنة 2006 و 30 لسنة 2016). وطلب إفادته وتزويده بالآتي:

1- كم يبلغ عدد الوظائف الإشرافية التي سكتت في الإدارة العامة للجمارك بالاستثناء من شروط شغل الوظائف الإشرافية الواردة في قرار مجلس الخدمة المدنية (رقمي 25 لسنة 2006 و 30 لسنة 2016) وذلك خلال الفترة من 1 مايو 2017 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟